١٩٦٧ . **وفي الجولان** ، حيث صادق الكنيست الإسرائيلي على قانون لمنح الجنسية الإسرائيلية لسكانه العرب ، تخطط السلطات الإسرائيلية لمشاريع إستيطانية واسعة هناك ، تشمل ٤ مستوطنات ، احداها مرصد على سفوح جبل الشيخ . وبإقامة هذه المستوطنات يصبح مجموع عدد مستوطنات الجولان ٣٠ مستوطنة . وتشمل مشاريع الإستيطان القادمة « إسكان ٣٠ الف يهودي حتى عام ٢٠٠٠ . أما التقدير السائد ، فهو أن هذا الهدف لن يتحقق ، حيث لم يزد عدد المستوطنين في الهضبة عن ٦٥٠٠ يهودي حتى الآن »(« ر.إ.إ. » ، العدد ٢١٠٤ ، ١٩٨٠/٧/١٢,١١ ، ص ٣) . ويبدو أن نقص عامل القوى البشرية هو السبب الرئيسي الذي يعرقل إكمال المشاريع الإستيطانية في الهضبة ، حيث توجد بعض الشكوك من قبل بعض الأشخاص حول مستقبل الجولان السياسي ، مما لا يشجعهم على إستثمار أموالهم وجهودهم في الجولان ، لذلك جرى تقديم مشروع ضم هضبة الجولان إلى إسرائيل ، عبر لوبي شكّله أعضاء من الكنيست يرأسه ابراهام كاتس عوزو شلومو هيلل من المعراخ ، ويحدد هذا اللوبي طلباته كما يلي : « ١ - فرض السيادة الإسرائيلية على الجولان فوراً ؛ ٢ - إعطاء هويات وجنسيات إسرائيلية لسكان الهضبة الدروز ؛ ٣ - تجسيد مشروع الوصول إلى إسكان عشرة آلاف يهودي في الهضبة حتى نهاية العام المقبل » (**المصدر نفسه** . ص ٥) .

وفي **منطقة القدس** ، اقيمت ، يوم ١٩٨٠/٧/٢٨ ، مستوطنة حداشا بالقرب من مستوطنة غبعون في منطقة النبي صموئيل . وقد حضر حفل إقامة المستوطنة وزير الزراعة اريئيل شارون ووزير المالية يغئال هوروفيتس.وصرح شارون أن مستوطنة حداشا « جزء من مشروع أمني وسياسي شامل ... وأن البديل الأردني ، الذي يتحدث عنه المعراخ ، يعني إقامة دولة فلسطينية ، كما أن في مشروع الحكم الذاتي بعض المخاطر ، كإحتمال إقامة دولة فلسطينية . والجواب عن مثل هذا الخطر كنتيجة للحكم الذاتي ، هو الإستيطان اليهودي ، وما من شيء أهم من هذا » (**المصدر نفسه** ، العدد ٢١١٨ ، ١٩٨٠/٧/٢٩,٢٨ ، ص ١٠) .

أما في مناطق **الضفة الغربية وغور الاردن** ، فقد صادقت شعبة الإستيطان ، المؤلفة من الحكومة والمنظمة الصهيونية ، يوم ١٩٨٠/٧/١٧ ، على إقامة ثماني نقاط حراسة إستيطانية جديدة . وستقام ثلاث منها جنوبي غربي الجليل ، وثلاث اخرى في منطقة ناحال عيرون ، وإثنتان ضمن سلسلة جديدة من نقاط الحراسة الإستيطانية ، التي تقام على طول الخط الأخضر على الحدود مع « السامرة » . وذكر أيضاً أن الحكم العسكري « يسعى الآن لربط كافة المستوطنات اليهودية في « السامرة » بشبكة الكهرباء الإسرائيلية . كما سيربط الحكم العسكري بالشبكة ، أيضاً ، القرى العربية التي ترغب في ذلك » (**المصدر نفسه** ، العدد ٢١٠٩ ، ١٩٨٠/٧/١٨,١٧ ، ص ٧) . وأشار كل من رئيس شعبة الإستيطان ووزير الزراعة ، إلى أنه في السنوات الثلاث الماضية (فترة حكم الليكود) اقيم داخل الخط الأخضر ١١٦ مستوطنة جديدة . ويعتقدان « أن هذا رقم قياسي ، لم يسبق له مثيل في تاريخ الإستيطان اليهودي » (**المصدر نفسه**) .

ويوم ١٨/٧ اقيمت مستوطنة في جنوبي غربي « السامرة » « بدون موافقة السلطة والحكم العسكري بإسم الكناه ب » (**المصدر نفسه** ، العدد ٢١١٠ ، ١٩٨٠/٧/١٩,١٨ ، ص ٥) . وتقع المستوطنة على تلة مرتفعة بين مستوطنتي الكناه واريئيل . وقد سيج المستوطنون المنطقة ، وأقاموا خمس خيم وكوخاً واحداً ، وينتمي اعضاؤها إلى مهاجرين من الإتحاد السوفياتي . ويضيف مراسل إذاعة إسرائيل ، أن « لجان الإستيطان كانت قد حددت هذا المكان للإستيطان ، لكنها لم تقم أية مستوطنة في المنطقة لأسباب مادية ، وليس لأسباب قانونية » (**المصدر نفسه**) .

وضمن مخطط تعزيز الإستيطان في الضفة الغربية ، قررت اللجنة الوزارية المشتركة من الحكومة والوكالة اليهودية بتاريخ ١٩٨٠/٨/١٤ ، إقامة مستوطنتين للناحال في منطقة صحراء « يهودا » إلى الشرق من مدينة الخليل . وستقام شمالي « السامرة » مستوطنة « ريحان هـ » ؛ وهذه المستوطنات هي من أصل عشر ستقام من أجل تعزيز الإستيطان اليهودي في الضفة الغربية . ووُصف النشاط الإستيطاني في الضفة الغربية « بأنه يدخل في وتيرة السرعة . والأمثلة على ذلك كثيرة . ففي شمال « السامرة » يقترب الإنتهاء من أعمال البنية التحتية